E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/28
21 February 1991
ARABIC
Original : SPANISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السابعة والاربعون
البند ١٢ من جدول الاعمال

مسالة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الاساسية في أي مكان في العالم ، مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم التابعة

حالة حقوق الإنسان في كوبا

تقرير مقدم من الامين العام عملا بالقرار ١٩٩٠/٤٨ للجنة حقوق الإنسان

١- قامت لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها الخامسة والاربعين ، يوم ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ، باعتماد المقرر ١٩٨٩/١١٣ ، الذي يحمل عنوان "النظر في تقرير البعثة التي زارت كوبا وفقا للمقرر ١٩٨٨/١٠٦ للجنة حقوق الإنسان ، وقد قررت فيه اللجنة:

"(أ) أن تحيط علما بالتقرير الجدي والجامع (E/CN.4/1989/46 وCorr.1) ، الذي قدمه رئيس دورتها الرابعة والاربعين ، مع أعضاء البعثة الآخرين المعيَّنين بموجب مقررها ١٩٨٨/١٠٦ . نتيجة لمشاهداتهم لحقوق الإنسان في كوبا ؛

(ب) أن تشكر حكومة كوبا وشعبها على التعاون مع البعثة أثناء زيارتها ، وعلى ما أظهرته السلطات الكوبية من عزيمة على مواصلة التعاون في مجال حقوق الإنسان ، وعلى إعلام الامين العام تباعا بالتطورات في هذا المجال ؛

(ج) أن تضع أيضا في اعتبارها استعداد حكومة كوبا لتحليل الملاحظات التي أبدتها البعثة في تقريرها ، ولمراعاة التقديرات الموضوعية التي جرت صياغتها أثناء المناقشة المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها في كوبا ؛

(د) أن ترحب بما أبدته حكومة كوبا من استعداد للتعاون مع الأمين العام في متابعة اتصالاتهما المباشرة بشأن القضايا والمسائل التي تضمنها التقرير ، علما بأن هذه الاتصالات ونتائجها ستكون محل نظر الأمين العام على النحو المناسب ؛

(هـ) أن تبرز روح التعاون المتعدد الأطراف الذي تميز به إنجاز البعثة المنشأة بالمقرر ١٠٦/١٩٨٨ ." .

٢- وقبل اعتماد هذا المقرر ، رفضت اللجنة تعديلا شفويا يتمثل في أن يدرج بين الفقرتين (ج) و(د) فقرة جديدة يرجى فيها "من الأمين العام أن يتابع اتصالاته المباشرة مع حكومة كوبا ، وشعبها تحقيقا للأغراض التالية: الحصول على معلومات من حكومة وشعب كوبا بصدد القضايا والمسائل التي يتضمنها التقرير ، وإبلاغ حكومة كوبا بأية معلومات إضافية ، وبجميع الأسئلة التي قد يتلقاها من أية مصادر مناسبة ، وإبلاغ اللجنة بشأنها على النحو المناسب" .

٣- وعلى ضوء ما سبق ذكره قُمتُ ، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ بتوجيه رسالة إلى رئيسة الدورة السادسة والأربعين للجنة حقوق الإنسان ، أعلمها فيها أنني ما برحت ، على مدى الشهور العشرة الأخيرة ، أتابع اتصالاتي ، الخطية والشفوية على السواء ، مع حكومة كوبا ، وفقا للمقرر ١١٣/١٩٨٩ ، وأني سأظل تحت تصرف اللجنة .

٤- وفي الدورة السادسة والأربعين ، اعتمدت اللجنة في ٦ آذار/مارس ١٩٩٠ القرار ٤٨/١٩٩٠ ، المعنون: "حالة حقوق الإنسان في كوبا" ، وهذا نصه:

"إن لجنة حقوق الإنسان ،

إذ تشير الى تقرير البعثة التي زارت كوبا عملا بمقرر اللجنة ١٠٦/١٩٨٨ المؤرخ في ١٠ آذار/مارس ١٩٨٨ (E/CN.4/1989/46 وCorr.1) ،

وإدراكا منها أن هذا التقرير يتضمن مسائل وقضايا لم تعالج على الوجه الكامل ، فضلا عن شهادات أدلى بها مئات الأفراد بشأن مسألة حقوق الإنسان في كوبا ،

وإذ تشير أيضا الى مقررها ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ والذي رجت فيه من الأمين العام الابقاء على الاتصالات مع حكومة كوبا بشأن القضايا والمسائل الواردة في التقرير ،

وإذ تحيط علماً بالرسالة الموجهة من الأمين العام الى رئيسة اللجنة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، والتي بلّغ فيها الأمين العام اللجنة بأنه يتابع اتصالاته ، الخطية والشفوية على السواء ، مع حكومة كوبا حول هذه المسألة ،

وإذ تعرب عن تقديرها للأمين العام على جهوده المبذولة تأييدا لاحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،

وإذ يساورها القلق ازاء التقارير التي تفيد بأن الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان تعرضوا منذ ذلك الحين للاعتقال أو المضايقة أو لأشكال أخرى من الأعمال الانتقامية من قبل حكومة كوبا ،

واذ تدرك مسؤوليتها عن الدفاع عن أولئك الذين وضعوا ثقتهم في هذه الهيئة وممثليها وعن دعم هؤلاء في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ،

١ - تطلب الى حكومة كوبا احترام ضماناتها المتكررة المقدمة الى ممثلي اللجنة الذين زاروا كوبا عملا بالمقرر ١٠٦/١٩٨٨ بألا يتعرض الأفراد الذين حاولوا تقديم معلومات الى هؤلاء الممثلين لأعمال انتقامية أو للاعتقال أو لأي نوع من أنواع العواقب السلبية ؛

٢ - تطلب الى حكومة كوبا أن تقدم الى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين ردا على الأسئلة التي وجهها ممثلو هذه اللجنة الى السلطات الكوبية والتي لا تزال دون رد (E/CN.4/1989/46 وCorr.1 ، المرفق السادس عشر) وعلى الأسئلة المتعلقة بالوثائق المدرجة في المرفق الثالث من تقرير البعثة ؛

٣- ترحب باستعداد الأمين العام لأن يضع نفسه تحت تصرّف اللجنة فيما يتعلق باتصالاته الجارية مع حكومة كوبا ، كما أعرب عن ذلك في رسالته الموجهة الى رئيسة اللجنة بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وترجو منه أن يقدم ، في إطار هذا البند من جدول الأعمال ، نتائج هذه الاتصالات الى اللجنة في دورتها السابعة والأربعين ." .

٥- والغرض من هذا التقرير هو تلبية الرجاء الموجه إليّ من اللجنة في الفقرة ٣ من القرار السابق الذكر ، وذلك بإبلاغ اللجنة بنتائج الاتصالات مع حكومة كوبا "حول القضايا والمواضيع التي تضمنها تقرير" البعثة التي زارت كوبا في الفترة الممتدة من ١٦ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، وفقا للفقرة (د) من المقرر ١١٣/١٩٨٩ .

٦- وكما ذكرت في رسالتي بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ إلى رئيسة اللجنة في الدورة السادسة والأربعين ، واصلتُ القيام باتصالات عديدة ، حتى بعد انتهاء

البعثة ، وخطيا وشفويا على السواء ، بنفسي وعن طريق زملائي ، مع وزير خارجية كوبا ، ومع ممثل كوبا الدائم لدى الامم المتحدة ، وكذلك مع آخرين من السلطات الحكومية الكوبية ، حول القضايا والمواضيع المشار إليها في الفقرة (د) من المقرر ١١٣/١٩٨٩ .

٧- أولا ، في رسالة بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ ، موجهة إلى ممثل كوبا الدائم لدى الامم المتحدة ، أبلغته أني سيسرني أن أتلقى أية معلومات قد تود الحكومة الكوبية تزويدي بها بصدد المسائل المشار إليها في هذا المقرر . ونص الرسالة مستنسخ في المرفق الاول بهذا التقرير .

٨- وفي رسالة بتاريخ ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، أبلغني وزير خارجية كوبا أن السلطات الكوبية تعتزم القيام بتحليل متعمق للنقاط المذكورة في الفقرة (ج) من المقرر ١١٣/١٩٨٩ ، وأن تنقل إليَّ ، في الوقت المناسب ، أية معلومة قد تنجم عن ذلك التحليل . كذلك أكد لي مجددا استعداده لإقامة أية اتصالات مباشرة يحتمل أن أعتبرها نافعة وإيجابية "حول القضايا والمواضيع الواردة في التقرير" . ويرد نص الرسالة في المرفق الثاني بهذا التقرير .

٩- وفي المقام الثاني ، لما كنت أتصرف وفقا لما نص عليه المقرر ، وكذلك ممارسة للمساعي الحميدة التي ينبغي لي أن أقوم بها بحكم منصبي ، فقد اتصلت بحكومة كوبا في مناسبات متعددة بشأن وضع ٢٢ شخصا كانوا بشكل أو بآخر قد تعاونوا مع البعثة ، والذين قيل إنهم تعرضوا ، خلال عام ١٩٨٩ ، للاعتقال أو المحاكمة أو الملاحقة . وقد قام وزير خارجية كوبا بتزويدي بمعلومات عن كل من هذه الحالات ، وذكر لي أن الاشخاص المذكورين كانوا قد اتهموا بأنشطة أو جرائم ارتكبت بعد زيارة البعثة ودون أن تكون لها صلة بها . وقد كرر أن كوبا لا يمكن أن "تطالَب بمنح حصانة مستمرة لبعض المواطنين ، لمجرد كونهم قد شاركوا في أعمال ذات صلة بوجود البعثة" . ولم يبدُ لي من الجائز أن أعرض على حكومة كوبا ، في ظل التفويض الذي تلقيته من اللجنة ، حالات اعتقال حدثت عام ١٩٩٠ ، نظرا للفترة الزمنية التي مرت منذ قيام البعثة بزيارتها ، وإن كنت في الواقع قد أثرت بعض هذه الحالات في سياق ممارستي لمهام المساعي الحميدة .

١٠- ووفقا للمعلومات الاخيرة التي أبلغتني إياها حكومة كوبا ، تم إطلاق سراح ١٩ من الـ ٢٢ شخصا ، أو أصبحوا يتمتعون بحرية مشروطة ، وهناك ثلاثة فقط لا يزالون يقضون عقوبتهم في السجن . وقد كرر وزير الخارجية استعداد كوبا لمواصلة تعاونها معي في مجال حقوق الإنسان ، ولكن بشرط التساوي في المعاملة بين جميع أعضاء الامم المتحدة ، ودون القبول بأن تكون هناك معاملة مختلفة وتمييزية . وأسماء الاشخاص الاثنين والعشرين الذين ظللت بشأنهم على اتصال مع حكومة كوبا ترد في المرفق الثالث بهذا التقرير .

١١- ثالثا ، نظرا للطابع التمهيدي للتعليقات الواردة في رسالة ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، الموجهة من نائب وزير خارجية كوبا إلى رئيس البعثة التي زارت كوبا (E/CN.4/1989/75) ، رجوت من حكومة كوبا أن تنقل إليّ تعليقاتها النهائية على المعلومات التي قدمتها البعثة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد قام ممثل كوبا الدائم بنقل هذه التعليقات في رسالته التي تحمل تاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، والتي ترد نسخة منها في المرفق الرابع .

١٢- وأخيرا يجدر بي أن أسترعي النظر إلى أن هذا التقرير لا يغطي اتصالاتي السابقة والحالية مع حكومة كوبا ، فهذه ، شأنها شأن اتصالاتي بأية دولة عضو في الأمم المتحدة ، ينبغي أن تظل ، بحكم مهام المساعي الحميدة التي اضطلع بها ، سرية بغية ضمان فعاليتها ومصداقيتها .

المرفق الاول

رسالة مؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ وموجهة من الامين العام للامم المتحدة الى الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى الامم المتحدة

سيادة الممثل الدائم ،

أتشرف بالاشارة الى مقرر لجنة حقوق الإنسان ١١٣/١٩٨٩ المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ (ترفق طيه نسخة منه) الذي نظرت اللجنة بموجبه في تقرير البعثة التي زارت كوبا وفقا لمقرر اللجنة ١٠٦/١٩٨٨ .

وفي الفقرة (أ) من هذا المقرر أحاطت اللجنة علما بالتقرير الجاد والشامل الذي قدمه رئيس دورتها الرابعة والاربعين بالاشتراك مع اعضاء البعثة الآخرين المعينين بالمقرر ١٠٦/١٩٨٨ ، ونتيجة لمشاهدتهم لحقوق الإنسان في كوبا . وفي الفقرة (ب) وجهت اللجنة الشكر الى حكومة كوبا وشعبها لتعاونهما مع البعثة في زيارتها ولتاكيد السلطات الكوبية من جديد الرغبة في مواصلة التعاون في مجال حقوق الإنسان ، واعلام الامين العام تباعا . واشارت اللجنة كذلك ، في الفقرة (ج) من مقررها ، إلى استعداد حكومة كوبا لتحليل الملاحظات التي ابدتها البعثة في تقريرها ولمراعاة التقديرات الموضوعية التي جرت صياغتها اثناء المناقشة المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان التمتع بها في كوبا . وفي الفقرة (د) من هذا المقرر رحبت اللجنة باستعداد حكومة كوبا للتعاون مع الامين العام في الابقاء على اتصالاتهما المباشرة بشأن المواضيع والمسائل الواردة في التقرير وسينظر الامين العام في هذه الاتصالات ونتائجها على النحو المناسب . وفي الفقرة الاخيرة من المقرر أكدت اللجنة على روح التعاون المتعدد الاطراف الذي اتسم به انجاز البعثة المنشأة بالمقرر ١٠٦/١٩٨٨ .

وفقا لهذا المقرر أود احاطتكم علما انه لكي يتسنى أداء المهمة الموكولة إليّ بمقتضى الفقرة (د) من هذا المقرر يسرني أن أتلقى أية معلومات قد ترغب حكومة كوبا في تقديمها فيما يتصل بالمسائل المشار اليها في هذا المقرر .

وتفضلوا ، ياسيادة الممثل الدائم ، بقبول فائق تقديري .

(التوقيع) خافيير بيريز دي كويلار

المرفق الثاني

رسالة مؤرخة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ وموجهة من وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوبا الى الأمين العام للأمم المتحدة

سيادة الأمين العام ،

أكتب لكم فيما يتصل بالمقرر ١١٣/١٩٨٩ الذي اعتمدته لجنة حقوق الإنسان في ٩ آذار/مارس من هذا العام . ففي اطار مسعى لا سابق له ، بادرت كوبا بدعوة بعثة تابعة للجنة حقوق الإنسان الى زيارة البلد للوقوف على حالة حقوق الإنسان وتقديم تقرير في هذا الشأن الى اللجنة . والدعوة وجهت بدافع اقتناع حكومة كوبا الثابت بأن المجتمع الكوبي يخلو من المشاكل أو الحالات التي تشكل نمطا من انتهاكات حقوق الإنسان ويقينا منها بأن البعثة ستنجز ولايتها بموضوعية مطلقة وحسن نية .

ويعلم الكافة ان الحكومة الكوبية قدمت للبعثة كل التسهيلات والتأكيدات سواء اثناء قيامها بالأعمال التحضيرية أو اثناء عملها في البلد حيث قضت عشرة أيام في نشاط دائب . وتقرير البعثة الذي قدم الى اللجنة في شباط/فبراير الماضي سلم بالموقف الايجابي للسلطات الكوبية وبما أبدته من حسن استعداد .

وزيارة البعثة وتقريرها مكّنا لجنة حقوق الإنسان من القيام ، بشكل مطول وعلني ، بمناقشة نتائج الملاحظات التي لوحظت في كوبا فضلا عن المواد الاخرى المتعلقة بالموضوع المقدمة من ممثلي سائر الحكومات والمنظمات غير الحكومية الدولية . وتقرير اللجنة والمناقشة الموسعة التي دارت حوله والتي استغرقت جلسات عمل مطولة ثلاث في آذار/مارس كشفا بوضوح ان ليست هناك حالة لحقوق الإنسان في كوبا تبرر تطبيق اجراء خاص يجيز معاملة كوبا بطريقة تختلف اختلافا ملحوظا عن الطريقة التي يعامل بها الاعضاء الآخرون في الأمم المتحدة في مسائل من هذا القبيل . وفي منطوق المقرر ١١٣/١٩٨٩ تقرر اللجنة:

'١' ان تضع ايضا في اعتبارها استعداد حكومة كوبا لتحليل الملاحظات التي ابدتها البعثة في تقريرها ، ولمراعاة التقديرات الموضوعية التي جرت صياغتها اثناء المناقشة المتعلقة بممارسة حقوق الإنسان والتمتع بها في كوبا ؛

'٢' ان ترحب باستعداد حكومة كوبا للتعاون مع الأمين العام في الابقاء على اتصالاتهما المباشرة بشأن المواضيع والمسائل الواردة في التقرير ؛ وسينظر الأمين العام في هذه الاتصالات ونتائجها على النحو المناسب .

فيما يتصل بذلك المقرر ، اسمحوا لي أن اعرب لكم عن الاستعداد الكامل واللامقيد والسيادي لحكومة كوبا لتنفيذ كل نقطة من النقاط السابقة الذكر . وكوبا ، في ابدائها هذا الاستعداد ، لا تختطّ نهجا جديدا في علاقاتها معكم أو مع المنظمة ، بل هي تواصل سياساتها الثابتة في الوفاء بالالتزامات التي يمليها مركزها كدولة عضو في الأمم المتحدة وتشجيع التعاون الدولي مع كافة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة .

وفي هذا السياق يسرني إعلامكم ان السلطات الكوبية ستجري تحليلا متعمقا للنقاط المذكورة في '١' أعلاه وسوف تحيل اليكم ، في الوقت المناسب ، أية ملاحظات يمكن أن يفضي اليها ذلك التحليل .

أما فيما يتعلق بالنقطة '٢' عاليه ، اكرر بأن استعداد كوبا للتعاون معكم في نطاق أي اتصالات مقبلة مباشرة ترون فائدة وايجابية في إجرائها مع سلطاتنا "بشأن المواضيع والمسائل الواردة في التقرير" سيكون استعدادا واسع النطاق ومتواصلا على غرار كافة العلاقات الأخرى التي أقامتها كوبا معكم سابقا حول هذا الموضوع وغيره . وحكومتي واثقة من انكم ستجرون هذه الاتصالات وتنظرون في نتائجها على النحو المناسب كما هو الشأن على الدوام وعلى نحو ما هو مطلوب في المقرر ١٩٨٩/١١٣ .

وفيما يخص الجزء الأخير من المقرر هذا فإن حكومة كوبا واثقة من انكم ستهتدون ، في أي اتصال مقبل تجرونه معها ، برغبتكم المألوفة في مساندة المبادىء الرئيسية للميثاق الموقع في سان فرانسيسكو ، بما في ذلك المساواة السيادية بين كافة الدول الاعضاء في المنظمة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وضرورة تشجيع التعاون فيما بين الدول الاعضاء ، حيث ان المنظمة تضم اعضاء ذات نظم سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة والنظام المؤسسي الداخلي لأي دولة لا يمكن أن يكون محل منازعة ما لم يتعارض مع الميثاق نفسه وما لم ينطو على تهديد للأمن والسلم الدوليين (والواضح أن هذا ليس هو الشأن بالنسبة لكوبا) .

علاوة على ذلك ترى الحكومة الكوبية ان مثل هذه الاتصالات الممكنة يتوجب ان تجري ، اذا كان ذلك ملائما ، لا فقط بالنظر الى المضمون المحدد للمقرر ١٩٨٩/١١٣ على نحو ما أقرته اللجنة ، بل وكذلك في ضوء النصوص المقدمة للجنة لتنظر فيها ولم تحظ بموافقتها في آذار/مارس الأخير .

وبعبارة أخرى ، بنفس التصميم والثبات اللذين أعربتُ بهما عن استعداد كوبا لامتثال مقرر اللجنة ، أرغب في أن أوضح ، باسم حكومتي ، بأن كوبا لا تشعر بأنها ملزمة أدبيا أو قانونيا باتخاذ خطوات أو مبادرات مستقاة من نصوص اما رفضتها اللجنة صراحة أو قررت عدم النظر فيها البتّة .

ونتائج التصويت الذي أجري في اللجنة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ يثبت بما لا يدع مجالا للشك بأن أغلبية أعضائها رفضوا قبول مبادرات شتى مناهضة لكوبا ، وفي بعض الحالات رفضوا حتى التعبير عن رأي في هذه المبادرات . واللجنة رفضت بوضوح ، في المقام الأول ، الفكرة القائلة بوجوب الاستمرار في مراقبة حالة حقوق الإنسان في كوبا وبافراد بلدنا لهذا الغرض ، باجراء خاص يطبق عليه . لذلك كان هذا رفضا لمحاولة ان تفرض على كوبا التزامات خاصة في هذا الميدان تختلف عن الالتزامات الملقاة على عاتق كافة الدول الاعضاء في منظمتنا الموجهة ضدها ادعاءات بانتهاكات مفترضة لحقوق الإنسان .

وعلاوة على ذلك ، لم توافق اللجنة على قيامكم باجراء اتصالات مباشرة ممكنة بشأن هذه المسألة مع مصادر غير السلطات الحكومية الكوبية . كما رفضت اللجنة النظر في الاقتراح القائل بأن تناقش هذه المسألة في دورتها السادسة والاربعين المقبلة أو في أية دورة أخرى . وأخيرا امتنعت اللجنة كذلك عن تكليفكم بالمهمة المحددة المتمثلة في ابلاغ حكومة كوبا بأية معلومات أو تحقيقات قد تتلقونها من كافة المصادر الملائمة الاخرى وتبليغ اللجنة في وقت لاحق على النحو المناسب . ومن الواضح أن هناك اجراءات مقررة وبيِّنة في هذا المجال تنطبق على كافة الدول الاعضاء في الامم المتحدة ولا تعترض عليها كوبا اطلاقا .

وحكومة كوبا سوف تبذل كل ما في وسعها من أجل تعزيز التعاون الدولي الى اقصاه في هذا المجال . ولذلك بوسعكم الاعتماد ، مثلما امكنكم دوما أن تعتمدوا ، على استعداد السلطات الكوبية الكامل للمساعدة على أن تتوج جهودكم لهذه الغاية بالنجاح .

وتفضلوا ، يا سيادة الأمين العام ، بقبول أسمى آيات التقدير .

(التوقيع) ايسيدورو مالميركا

المرفق الثالث

قائمة بالأشخاص الذين أشار الأمين العام حالاتهم لدى السلطات الكوبية

١ - انريكه أكوستا رويس*
٢ - أرمندو أريا جارسيا*
٣ - روبرتو بهاموندي ماسوت*
٤ - لازارو انغيل كابريرا بوينتيس*
٥ - هيرام آبي كوبيس**
٦ - تانيا دياث كاسترو**
٧ - خوان انريكه غارثيا كروز****
٨ - ليديا غونزاليس غارسيا*
٩ - مانويل غونزاليس غونزاليس*
١٠ - مانويل غونزاليس روسيل*
١١ - هيوبرت خيريز مارينو*
١٢ - جيلبرتو بلاسينثيا خيمينيز*
١٣ - صمويل مارتينييز لارا**
١٤ - دافيد مويا الفونسو*
١٥ - الغريدو موستيلير نويفو*
١٦ - رامون أوبريغون ساردوي****
١٧ - روبرتو جيس باغان دياز*
١٨ - بدرو روبرتو بوبو سانشيز**
١٩ - لازارو روزا بربولي*
٢٠ - ليوناردو ليونيل روبيو مونتالفو*
٢١ - ايليزاردو سانشيز سانتا كروز***
٢٢ - سيرجيو راوول دي لا فيجا غوميز*

---

* أفرج عنه .

** أفرج عنه بشروط معينة أو رهن المراقبة .

*** سيفرج عنه في الأسابيع القليلة المقبلة .

**** يمضي عقوبة بالسجن لمحاولة اختطاف سفينة ركاب باستخدام القوة وكانت السفينة تعبر من باتابينو الى جزيرة ديلايوفينتود .

المرفق الرابع

رسالة مؤرخة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ وموجهة
من الممثل الدائم لجمهورية كوبا لدى الامم المتحدة
الى الامين العام للأمم المتحدة

سيادة الأمين العام ،

أتشرف بالاشارة الى مقرر لجنة حقوق الانسان ١٩٨٩/١١٣ المؤرخ في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ ويسرني في الوقت نفسه ابلاغكم بورود رسالتكم المؤرخة في ٤ أيار/مايو ١٩٨٩ حول هذا الموضوع .

ويسرني كذلك إعلامكم أنه ، مثلما أبلغكم وزير خارجية بلدنا ايسيدورو مالميركا في رسالته المؤرخة في ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٩ أن لجنة مشتركة أنشئت خصيصا للغرض اضطلعت بدراسة مفصلة لتقرير البعثة التي زارت كوبا في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ .

هذا التحليل أكد أن التقرير لا يتضمن أي ملاحظة أو انتقاد أو اقتراح فيما يتعلق بحالة حقوق الانسان في بلدنا . وهو يبرهن ، علاوة على ذلك ، على أنه لا توجد في كوبا حالة تتسم بالانتهاكات الجسيمة والفاضحة لحقوق الانسان كما يحمل على الاعتقاد الادعاء الباطل والسيء القصد الصادر عن عضو في لجنة حقوق الانسان .

ومرة أخرى ألفت اللجنة المشتركة أن ثلثي تأكيدات الأشخاص الذين أجرت اللجنة معهم مقابلات أو الذين ملأوا استمارات للأمانة ، اشارت الى مشاكل الهجرة . وتبيّن للجنة ، زيادة على ذلك ، ان الأغلبية الساحقة من الادعاءات الأخرى المنقولة رسميا في التقرير بشكل حرفي ، دون شواهد مساندة لها هي ادعاءات باطلة وتفتقر الى السند الكافي وتتعلق بفترات مضى عليها ما يصل الى ١٥ أو ٢٠ سنة خلت أي أنها تتصل بفترة مستبعدة من ولاية البعثة .

وتم عمليا دحض أو اجابة أو شرح كافة الادعاءات أثناء الزيارات التي قامت بها البعثة الى مختلف الأماكن وأثناء اجتماعاتها بمختلف قطاعات السكان في بلدنا أو أثناء مباحثاتها مع العديد من كبار المسؤولين في حكومتنا . ويجدر التشديد على أنه ، بينما تعمد مرفقات التقرير الى النقل الحرفي لكافة الادعاءات الصادرة عن العديد من الأفراد ، ليس هناك توضيح واحد قدمه المسؤولون في بلدنا أدرج حرفيا في هذه المرفقات . وكما تعلمون وكما يبين التقرير استقبل الرئيس فيديل كاسترو البعثة وعالج مسائل متنوعة تهم أفرادها بطريقة موضوعية .

وقدمت توضيحات كذلك في البيانات التي أدلى بها رئيس وفدنا أثناء مناقشات الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الانسان في جنيف وفي الرسائل الخطية الموجهة الى السفير اليون سينه من قبل رئيس وفدنا ومن قبل وزير الداخلية في جمهورية كوبا .

ويجدر التذكير بأن وكيل وزير الشؤون الخارجية راؤول راو كوري أحال الى السفير سينه ، في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٩ نتائج التحقيقات التي أجريت في بلدنا لغاية ذلك التاريخ فيما يتصل بنحو ٦٠٠ ١ استمارة ملأها أفراد شتى كانوا يتمتعون بالتسهيلات اللازمة للاتصال الحر بالبعثة الزائرة وبأمانة مركز حقوق الانسان .

ونظرا لقصر الوقت الذي كان متاحا آنئذ لاجراء التحريات اللازمة في هذه القضايا لم يتسن استكمال التحقق من ١٥٧ حالة منها . وأنا أشير ، في هذا المقام ، الى حالات معنية مبينة في وثيقة مرفقة ولكن لا بد لي من أن أوضح أننا لم نردنا أبدا ١٤ من الاستمارات وأن ٣٧ استمارة من أصل ١٤٣ تم تلقيها تمثل نسخا ومن ثم هناك في الواقع ١٠٦ حالة تنتظر الرد .

والحالات التي ما زالت تنتظر الرد يمكن تقسيمها على النحو التالي:

الادعاءات التي لا أساس لها: ٤٨

حالات صنفتها الأمانة خطأ يرد الرد عليها تحت عنوان آخر: ٣٢ منها

أشخاص تركوا فعلا البلد: ٤

رحيل أذنت به كوبا بالفعل ولكن الاشخاص غير قادرين على المغادرة بسبب عدم امتلاكهم تأشيرة: ١٩

أشخاص لم يقدموا طلبا الى مديرية الهجرة والأجانب: ٩

عناصر غير كافية لاجراء التحقق: ١٩

وصف حسن المعاملة في السجن: ٣

ادعاءات قدمت وتحظى باهتمام السلطات المختصة: ٥

أما فيما يتعلق بالاشخاص الراغبين في مغادرة البلد أود أن أكرر بأن سياسة حكومتي ترتكز على الاذن بمثل هذه المغادرة ما عدا في الحالات القليلة التي تم توضيحها لبعثة لجنة حقوق الانسان والتي يترتب عليها منع مؤقت فقط وليس منعا دائما .

وكما تدركون ثمة اتفاق بشأن الهجرة مبرم بين كوبا والولايات المتحدة يمكن بمقتضاه لـ ٠٠٠ ٢٠ شخص الهجرة من كوبا الى الولايات المتحدة كل سنة ، بيد أن حكومة الولايات المتحدة لم تمنح ، في عام ١٩٨٨ تصريحاً بالدخول الا لـ ٥٠٦ ٣ من الاشخاص ولم يتلق مثل هذا التصريح حتى الآن هذا العام سوى ٩٧٨ شخصا .

وليس من فضول القول التذكير بأن ثماني ادارات متعاقبة في الولايات المتحدة استخدمت كل السبل الممكنة لتشجيع وتحريض المواطنين الكوبيين على مغادرة البلد . ونتيجة لذلك هناك للأسف أعداد لا تنقطع من الأشخاص الذين يغادرون البلد بصورة غير شرعية ، لا سيما عن طريق البحر ، مع ما ينطوي عليه ذلك من أخطار على سلامتهم .

وهذه السياسة ما زالت تعزَّز بوسائل مختلفة .

ومن الواضح أنه ، الى أن تمتثل سلطات الولايات المتحدة امتثالا فعليا للاتفاق بشأن الهجرة الساري مع هذا البلد ، لا يمكن الظفر بالحل الملائم للمشاكل المشار اليها .

ويبرهن تقرير البعثة كذلك على أن حقائق الوضع في كوبا لا يمكن توضيحها خارجا عن اطار سياسة العدوان والتعدي والحصار التي تمارس ضد بلدنا والتي تميزت بها العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة طيلة السنوات الثلاثين الماضية .

وحكومة كوبا ترى أنها ، حين تتشرف بأن تحيل إليكم المعلومات التكميلية بهذه الرسالة ، فهي تفي بالالتزامات السيادية التي أخذتها على عاتقها عملا بمقرري لجنة حقوق الانسان ١٠٦/١٩٨٨ و١١٣/١٩٨٩ .

والسعي الى التوسيع في هذين المقررين بشكل يتخطى نطاقهما الحقيقي يكون من شأنه التعارض مع روح التعاون الذي تحلينا على الدوام برغبة ابدائه .

ومحاولة استغلال هذا الاستعداد لاخضاعنا لعملية تقصي واستنطاق تمليه مصالح سياسية معينة معارضة لبلدي وبعيدة عن الدوافع الانسانية النزيهة والحقيقية ستفسره حكومتي قطعا بأنه عمل يجب رفضه .

وفي هذا السياق أذكر بموقف حكومة كوبا كما هو محدد في المذكرة التي وجهها اليكم السفير مالميركا وورد فيها ما يلي:

"علاوة على ذلك ترى الحكومة الكوبية أن مثل هذه الاتصالات الممكنة يتوجب أن تجري ، إذا كان ذلك ملائما ، لا فقط بالنظر إلى المضمون المحدد للمقرر ١١٣/١٩٨٩ على نحو ما أقرته اللجنة ، بل وكذلك في ضوء النصوص المقدمة للجنة لتنظر فيها ولم تحظ بموافقتها في آذار/مارس الأخير .

وبعبارة أخرى ، بنفس التصميم والثبات اللذين أعربتُ بهما عن استعداد كوبا لامتثال مقرر اللجنة ، أرغب في أن أوضح ، باسم حكومتي ، بأن كوبا لا تشعر بأنها ملزمة أدبياً أو قانونياً باتخاذ خطوات أو مبادرات مستقاة من نصوص إما رفضتها اللجنة صراحة أو قررت عدم النظر فيها البتّة .

ونتائج التصويت الذي أجري في اللجنة في ٩ آذار/مارس ١٩٨٩ يثبت بما لا يدع مجالاً للشك بأن أغلبية أعضائها رفضوا قبول مبادرات شتى مناهضة لكوبا ، وفي بعض الحالات رفضوا حتى التعبير عن رأي في هذه المبادرات . واللجنة رفضت بوضوح ، في المقام الأول ، الفكرة القائلة بوجوب الاستمرار في مراقبة حالة حقوق الانسان في كوبا بافراد بلدنا لهذا الغرض ، بإجراء خاص يطبق عليه . لذلك كان هذا رفضا لمحاولة أن تفرض على كوبا التزامات خاصة في هذا الميدان تختلف عن الالتزامات الملقاة على عاتق كافة الدول الأعضاء في منظمتنا الموجهة ضدها ادعاءات بانتهاكات مفترضة لحقوق الانسان .

وعلاوة على ذلك ، لم توافق اللجنة على قيامكم بإجراء اتصالات مباشرة ممكنة بشأن هذه المسألة مع مصادر غير السلطات الحكومية الكوبية . كما رفضت اللجنة النظر في الاقتراح القائل بأن تناقش هذه المسألة في دورتها السادسة والاربعين المقبلة أو في أية دورة أخرى . وأخيراً امتنعت اللجنة كذلك عن تكليفكم بالمهمة المحددة المتمثلة في إبلاغ حكومة كوبا بأية معلومات أو تحقيقات قد تتلقونها من كافة المصادر الملائمة الأخرى وتبليغ اللجنة في وقت لاحق على النحو المناسب . ومن الواضح أن هناك إجراءات مقررة وبيِّنة في هذا المجال تنطبق على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولا تعترض عليها كوبا إطلاقا ." .

وعلماً بما تبدونه من اهتمام وحس مرهف إزاء مشاكل حقوق الانسان واعتباراً للعلاقات الوثيقة التي أقمناها على الدوام مع مكتبكم أثق في أنكم ستتفهمون الأسباب الكامنة وراء موقفنا .

وتفضلوا ، سيادة الأمين العام ، بقبول فائق تقديري .

(التوقيع) أوسكار أوراناس أوليفا